

Distr.: General
16 December 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الأربعون

٢٤-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩

البند ٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الحسابات القومية

الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لطلب اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين (انظر E/2008/24)، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. ويرجى من اللجنة اعتماد المجلد ٢ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ويرد هذا الطلب، وغيره من النقاط المطروحة للمناقشة في اللجنة، في الجزء الخامس من هذا التقرير.



تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - إعداد نظام الحسابات القومية المستكمل
٤	ألف - معلومات أساسية
٥	باء - النسخة غير المحررة من المجلد ١
٦	جيم - التغييرات المطلوب إجراؤها في المجلد ١
٧	دال - صياغة المجلد ٢ واستعراضه
٩	هاء - ترجمة نظام الحسابات القومية
٩	واو - الخطوات الختامية
١٠	ثالثا - استراتيجية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨
١٠	ألف - معلومات أساسية
١١	باء - الهدف
١١	جيم - التخطيط الاستراتيجي
١٢	دال - التنسيق والرصد والإبلاغ
١٣	هاء - تحسين النظم الإحصائية
١٤	واو - آلية التنسيق ورصد التقدم وتيسير التعاون
١٥	زاي - استراتيجية التمويل
١٥	رابعا - المحفل الرفيع المستوى والتوجه المستقبلي لتطوير نظام الحسابات القومية
١٨	خامسا - بنود للمناقشة

أولا - مقدمة

- ١ - قامت اللجنة الإحصائية، في دورتها التاسعة والثلاثين في عام ٢٠٠٨، بما يلي:
- (أ) اعتمدت، من حيث المبدأ، المجلد ١ من نظام الحسابات القومية المستكمل ليكون المعيار الدولي لإحصاءات الحسابات القومية؛
- (ب) أقرت بأن الوقت المخصص لم يكن كافيا لتقييم المجلد ١ من نظام الحسابات القومية المستكمل برمته، وأيدت اقتراح الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (الفريق العامل) الداعي إلى إتاحة وقت إضافي قدره شهرين، أي حتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لإكمال استعراض المجلد؛
- (ج) كلّفت الفريق العامل بالمضي قدما في إتمام المجلد ١ والقيام، بعد موافقة مكتب اللجنة، بنشره قبل تحريره بنسخته الإلكترونية والمطبوعة مع مراعاة الملاحظات الموضوعية المبداة خلال فترة الاستعراض الممتدة لشهرين؛
- (د) أقرت بوجوب الاضطلاع بمهمة التحرير الرسمي للمجلد ١ على سبيل الأولوية، وأشارت إلى اعترام نشره لاحقا بلغات الأمم المتحدة الرسمية؛
- (هـ) طلبت إلى الفريق العامل اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة إتمام المجلد ٢ من نظام الحسابات القومية المستكمل وتقديمه للجنة في الوقت المناسب بحيث تعتمده في دورتها الأربعين، وذلك وفقا لما التزم به الفريق أمام اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين؛
- (و) حثت الفريق العامل على أن يقدم للجنة في دورتها الأربعين استراتيجية لتطبيق نظام الحسابات القومية المستكمل في سياق التعاون الإنمائي؛
- (ز) رحبت بالاقتراح الوارد في تقرير الفريق العامل والداعي إلى عقد اجتماع للبلدان المعنية وغيرها من الجهات المعنية في عام ٢٠٠٨ لوضع طرائق إنشاء فريق رفيع المستوى معني بالحسابات القومية وتقديم تقرير عن نتائج الاجتماع إلى اللجنة في دورتها الأربعين؛
- (ح) طلبت إلى الفريق العامل أن يقوم خلال فترة استعراض المجلد ١ الممتدة لشهرين بالتماس آراء الدول الأعضاء في عنوان نظام الحسابات القومية المستكمل، وأن يراعي لدى نظره في هذا الأمر تحقيق التوازن بين مختلف الأفضليات فيما يتصل بالعنوان، وأن يبلغ مكتب اللجنة بنتيجة تقييمه. وسيلتمس المكتب موافقة أعضاء اللجنة على القرار الذي سيتخذه في هذا الصدد.

٢ - ويتضمن الجزء الثاني من هذا التقرير معلومات عن نتائج التقدم المحرز منذ الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية، ويتناول هذا الجزء أيضا، العمل المزمع القيام به خلال الأشهر القليلة القادمة، والذي سينتهي بنشر نظام الحسابات القومية المستكمل بصورته الكاملة، وذلك بعد أن تعتمد اللجنة المجلد ٢ كما هو مطلوب منها. ويتضمن الجزء الثالث عرضا عاما للاستراتيجية المقترحة لتطبيق نظام الحسابات القومية المستكمل. ويرد في الجزء الرابع موجز لمداولات المنتدى الرفيع المستوى الذي نظر في توجهات أعمال تطوير نظام الحسابات القومية مستقبلا. وترد في الجزء الخامس، النقاط المطروحة للمناقشة.

ثانيا - إعداد نظام الحسابات القومية المستكمل

ألف - معلومات أساسية

٣ - دعت اللجنة الإحصائية في عام ٢٠٠٣ إلى استكمال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣^(١) لمواءمة الحسابات القومية مع البيئة الاقتصادية الجديدة ومع التطورات في البحوث المنهجية ومع احتياجات المستخدمين. وطلبت اللجنة ألا يوصى في عملية الاستكمال بإجراء تغييرات أساسية أو شاملة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ يكون من شأنها أن تعيق تطبيقه، وأن تُراعى في أي توصيات بالتغيير إمكانية التنفيذ وأن تكون مسألة الاتساق مع الأدلة الإرشادية المتصلة بالأمر أحد الاعتبارات الهامة.

٤ - وطلب إلى الفريق العامل، الذي يضم المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي، أن يقوم بتنظيم وتنسيق مشروع الاستكمال، وقد ساعده في الاضطلاع بأعماله مدير للمشروع ومحرر.

٥ - وشددت اللجنة الإحصائية على ضرورة مشاركة الأوساط الإحصائية العالمية على أوسع نطاق ممكن في مشروع الاستكمال، وأيدت إنشاء فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية (فريق الخبراء)، الذي يضم ٢٠ خبيرا قطريا من جميع مناطق العالم، ليضطلع بدور رئيسي في عملية الاستكمال. ويجري من خلال موقع المشروع على شبكة الإنترنت (<http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/snarev1.asp>)، الذي تتعده شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، العمل على تحقيق ما هو مطلوب من شفافية ومشاركة واسعة النطاق ولا سيما مشاركة خبراء الحسابات القومية. ويقدم هذا الموقع الشبكي معلومات شاملة

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.XVII.4.

ومناسبة التوقيت عن الاستكمال، بما في ذلك برنامج العمل، والقائمة المتفق عليها لمسائل الاستكمال، والورقات المتصلة به، وتوصيات فريق الخبراء وتعليقات البلدان والمنظمات عليها، وجميع مسودات الفصول والتعليقات المبداء عليها.

٦ - وقد أثبتت في عملية الاستكمال استراتيجية منسقة حُدِّد في إطارها مبدئياً قائمة أيديها للجنة الإحصائية في دورتها السادسة والثلاثين وتتألف من ٤٤ مسألة موضوعية و ٣٩ مسألة تتطلّب الإيضاح. ولاستجلاء تلك المسائل أجريت مشاورات مكثفة أدى فيها فريق الخبراء دوراً رئيسياً. وقد اجتمع فريق الخبراء ست مرات آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وذلك لتقديم توصيات بخصوص المسائل ذاتها وبخصوص محتوى نظام الحسابات القومية المتصل بها. وخلال مرحلة الصياغة والاستعراض التي بدأت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، استُكمل نص نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بحيث تدرج فيه التوصيات والإيضاحات.

باء - النسخة غير المحررة من المجلد ١

٧ - وافقت اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين، من حيث المبدأ، على المجلد ١ من نظام الحسابات القومية المستكمل، رهنا بتمديد فترة استعراضه لشهرين (حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨) لإتاحة الفرصة للبلدان لإبداء التعليقات النهائية على المجلد ١ بفصله السبعة عشر. ونظر الفريق العامل في التعليقات في اجتماع عقد في أيار/مايو ٢٠٠٨. وقد أدرجت التعليقات في النص النهائي للمجلد ١.

٨ - واستجابة لطلب اللجنة الإحصائية أن تلتمس آراء الدول الأعضاء في عنوان نظام الحسابات القومية المستكمل (انظر الفقرة ١ (ح) أعلاه)، دُعيت البلدان إلى اختيار أحد العنوانين التاليين: "نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، التنقيح ١"، و "نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨" (نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨). وقد حَبَّذ العنوان الثاني أربعون من البلدان الثمانية والخمسين المستجيبة، وبناء على ذلك أقرّه مكتب اللجنة.

٩ - وأصدرت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة نسخة غير محرّرة من المجلد ١ بعد موافقة مكتب اللجنة عليها في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وذلك كمادة مطبوعة وعلى الإنترنت. وقد أُنجَز التحرير الرسمي للمجلد ١ في الأمم المتحدة، ولم يبق سوى عدد ضئيل نسبياً من التصويبات الطفيفة التي ينبغي إجراؤها.

١٠ - ولم يتسنّ التوصل إلى اتفاق على القواعد التي ستستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ فيما يخصّ المعاملات التوزيعية والقطاع الحكومي العام قبل إصدار النسخة غير

المحررة من المجلد ١. ونتيجة لذلك، حُذفت القواعد من المجلد ١ في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ لتتجلى بإصداره قبل النشر. وناقش فريق الخبراء القواعد في اجتماعه الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وتم التوصل إلى اتفاق على القواعد التي سُتستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وسيعاد إدخال القواعد المنقحة في المرفقين ١ و ٢ قبل إصدار نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بصيغته النهائية.

١١ - وفي اجتماع الفريق العامل الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قام الفريق العامل وفريق الخبراء بتقييم ما إذا كانت الإرشادات التي يتضمّن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ قد غطت بشكل كاف الإجراءات التي اتخذتها الحكومات تصدياً للأزمة المالية الحالية. ووجد أنها كافية وإن كان الأمر قد يستلزم بعض الإضافات لإيضاح طريقة المعالجة في بضع حالات.

جيم - التغييرات المطلوب إجراؤها في المجلد ١

١٢ - خلال عملية صياغة المجلد ٢، ومع مراعاة التعليقات الواردة من عملية استعراضه، اكتشفت في المجلد ١ عدّة أخطاء طفيفة ومسائل تتطلب الإيضاح. وبالإضافة إلى ذلك، أوصى فريق الخبراء في اجتماعه الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بإجراء بعض التغييرات الإضافية الطفيفة في نصّ المجلد ١ لإيضاح معالجة تلك المسائل، وقد نبعت هذه التغييرات من بحوث أجريت مؤخراً. وفيما يلي، بشكل موجز، التغييرات المطلوب إجراؤها:

(أ) توسيع نطاق تغطية الضمانات الموحدة التي تصدرها الحكومات بحيث يشمل، إلى جانب القروض، الصكوك المالية الأخرى؛

(ب) تغيير المصطلح الذي يشار به إلى المعاملة المقيدة في إطار حساب الدخل من "التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية" إلى "تسوية ناتجة عن التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية"؛

(ج) تغيير النص لكي يبيّن إمكانية وجود فرق في الحساب المالي بين المعاملة المشار إليها "بالتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية" والمعاملة المشار إليها "بالتسوية الناتجة عن التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية". بمقدار التحويلات الرأسمالية المتصلة باستحقاقات المعاشات التقاعدية؛

(د) إجراء تصويب لإظهار أن دفع المعاشات التقاعدية لا يغيّر صافي قيمة أصول الأسر المعيشية؛

(هـ) إيضاح المقصود بالمصطلح "الراعي" (في نظم المعاشات التقاعدية) بالتفريق صراحة بين مبتدئ النظام ومدير النظام، مع إيضاح أنهما قد يكونا جهة واحدة (وغالبا ما يكون ذلك هو الحال في أوروبا)؛

(و) إضافة بعض العبارات إلى النص لإيضاح المعايير التي يتحدد على أساسها ما إذا كان ينبغي للتغييرات في نظم المعاشات التقاعدية أن تقيّد في الحسابات الأساسية أو في الجدول المكمل؛ ويتألف النصّ المضاف من عبارات تحدد كيفية معالجة كل من التغييرات في المعاشات التقاعدية التي قُوررت بالتفاوض وتلك التي لم تقرّر بالتفاوض؛

(ز) إضافة بعض العبارات إلى النص لتحديد الحالات التي ينبغي فيها لأموال التأمين المستحقّة للمؤمن عليهم في غير حالات التأمين على الحياة أن تُعامل كرأس مال، لا كتحويلات جارية؛

(ح) مراعاة التصويبات التي قام بها محرّر الأمم المتحدة وأي أخطاء مطبعية أو أوجه عدم اتساق اكتشفت في النصّ أو الجداول منذ توزيع النسخة غير المحرّرة على نطاق واسع؛

(ط) تغيير الأرقام المدرجة في الجداول، إذا سمح الوقت، لإظهار العلاقات بصورة أكثر واقعية.

١٣ - ويجري تقديم التغييرات الموضوعية (أي التغييرات غير المتصلة بالمسائل التحريرية) المُزمع إجراؤها إلى اللجنة الإحصائية في وثيقة معلومات أساسية.

دال - صياغة المجلد ٢ واستعراضه

١٤ - يحتوي المجلد ٢ على ١٢ فصلا. ويبين الجدول أدناه عناوين الفصول وعدد التعليقات الواردة بشأن كل فصل على حدة خلال فترة الاستعراض.

الفصل	العنوان	عدد التعليقات
١٨	إعداد الحسابات وعرضها	١٤
١٩	مدخلات السكان والعمل	٢١
٢٠	خدمات رأس المال والحسابات القومية	٢٧
٢١	قياس أنشطة المؤسسات	١٠
٢٢	القطاع الحكومي العام والقطاع العام	٢٠
٢٣	المؤسسات التي لا تستهدف الربح	١٨
٢٤	قطاع الأسر المعيشية	١٤

عدد التعليقات	العنوان	الفصل
٢٠	الجوانب غير الرسمية من الاقتصاد	٢٥
١٨	حسابات باقي العالم والصلاات بميزان المدفوعات	٢٦
١٥	الصلاات بالإحصاءات النقدية وتدفق الأموال	٢٧
١٤	المدخلات - المخرجات وغيرها من التحليلات القائمة على المصفوفات	٢٨
١٤	الحسابات الفرعية وغيرها من التمديدات	٢٩

١٥ - وقد نُشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الفصل ٢٧ على الموقع الشبكي لاستكمال نظام الحسابات القومية لإبداء التعليقات عليه (كان رقم الفصل آنذاك ٢٦)، ونُشر الفصل ٢٠ في أيار/مايو ٢٠٠٨. وأُتيحت الفصول العشرة المتبقية من المجلد ٢ لأغراض الاستعراض وإبداء التعليقات في الفترة ما بين مطلع آب/أغسطس ومطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ووردت ٢٠٥ مجموعات من التعليقات على الاثني عشر فصلا، أي بمتوسط ١٧ مجموعة للفصل الواحد. وعلى غرار التعليقات على المجلد ١، كانت التعليقات على المجلد ٢ مستفيضة ومعقدة على وجه العموم، ومن الواضح أن دراسة مشاريع الفصول بالتفصيل وإعداد التعليقات قد استلزما وقتا طويلا. وتضمنت اقتراحات تحريرية مفيدة بالإضافة إلى تعليقات موضوعية تطلبت إجراء إضافات في مشروع النص في بعض الحالات وتصويبات في حالات أخرى. ويتضمن الموقع الشبكي لاستكمال نظام الحسابات القومية كل ما ورد من تعليقات. وفي الاجتماعات المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، نظر الفريق العامل في التعليقات الواردة. وأدرجت التعليقات ذات الصلة في نص المجلد ٢، الذي يقدم إلى اللجنة الإحصائية لكي تنظر فيه وتعتمده في الدورة الحالية.

١٦ - وأعد أيضا مرفقان بالاقتران مع الفصول. وهما المرفق ٣، الذي يقدم تفاصيل الاختلافات بين نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، والمرفق ٤، الذي يقدم تفاصيل عن برنامج البحوث المنبثق من عملية الاستكمال. ولم يكن هذان المرفقان متاحين لإبداء التعليقات عليهما قبل تقديم الصيغة المنقحة من المجلد ٢ إلى اللجنة للنظر فيها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتتضمن الوثيقة الأساسية التي قدمت إلى اللجنة موجزا بالتعليقات الواردة بشأن المجلد ٢ المنقح، بما في ذلك آثار التعليقات على مشروع المرفقين.

هاء - ترجمة نظام الحسابات القومية

١٧ - تطلبت إتاحة نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة زهاء ست سنوات. وسعيًا إلى كفاءة ترجمة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بأسرع وقت ممكن، بدأت المفاوضات بهذا الشأن بين الشعبة الإحصائية وشبكي الوكالات. ويكمن الهدف في استهلال العمل على ترجمة الصيغة الإنكليزية لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إلى اللغات الرسمية الخمس الأخرى للأمم المتحدة حالما يصبح النص الإنكليزي النهائي الجاهز للنشر متاحاً. ومن المتوقع أن تصير هذه الصيغة النهائية متاحة حوالى تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويُتوخى البدء بترجمة مسرد المصطلحات المستخدمة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بغية كفاءة اتساقها قبل ترجمة النص بأكمله.

واو - الخطوات الختامية

١٨ - من بين التوجيهات الصادرة عن اللجنة الإحصائية فيما يتصل باستعراض خطط استكمال نظام الحسابات القومية كفاءة اتساقه مع سائر الأطر الإحصائية الاقتصادية. وقد أفضى هذا الشرط على وجه الخصوص إلى توثيق التعاون بشكل كبير مع الفريق العامل على استكمال دليل صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات والطبعة السادسة من حالة الاستثمارات الدولية. وتمثلت حصيلة هذا التعاون في كفاءة اتساق هذين المعيارين الإحصائيين المهمين بشكل كامل. وأجريت أيضاً مناقشات مستفيضة مع المسؤولين عن إصدار دليل الإحصاءات المالية الحكومية والدليل الجُمع للإحصاءات النقدية والمالية، الصادرين عام ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بالدليل الأول، تمت الإحاطة علماً بأي اختلاف بين نصه ونص نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مما سيوفر مادة لتتقيح الدليل.

١٩ - وما زال هناك قدر كبير من العمل اللازم لإنجازه لإعداد الصيغة النهائية لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتتمثل الخطوة الأولى في تضمين المجلد ٢ التعديلات المنبثقة من التعليقات الواردة خلال فترة الشهرين الاستعراضية لغاية موعد انعقاد الدورة الحالية للجنة الإحصائية، بالإضافة إلى التعديلات الناجمة عن أي قرارات تتخذها اللجنة الإحصائية. وتتمثل الخطوة الثانية في تضمين المجلد ١ التعديلات المقدمة إلى اللجنة الإحصائية أثناء دورتها الحالية. وسيتمين آنذاك وضع الصيغة النهائية للمسرود ثم إعداد الفهرس. وبعدها، سيلزم إعادة قراءة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وفحصه بأكمله وبشكل مستفيض، بما في ذلك التثبت من اتساقه. وسيضطلع الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية بدور مهم في عمليات الفحص النهائية. ثم سيسلم المجلد ٢ إلى الأمم المتحدة لإجراء عملية

التحرير الرسمي، على غرار العملية التي خضع لها المجلد ١. وفي نهاية المطاف، سيلزم إدراج ما يتمخض عنه التحرير الرسمي من تعديلات في المجلد ٢، ثم إعداد المسودة للنشر.

٢٠ - ويرتقن توقيت عملية وضع اللمسات النهائية إلى حد كبير بحجم التعليقات الواردة بشأن المجلد ٢ خلال فترة الاستعراض بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و شباط/فبراير ٢٠٠٩. وإذا افترضنا أنها ستكون مستفيضة بالقدر الذي كانت عليه التعليقات المنثقة من الاستعراض المماثل الذي أجري على المجلد ١، فمن المرجح أن إدراج التعليقات سيتطلب ما لا يقل عن أربعة إلى خمسة أسابيع. وبعده، سيتعين فحص المسودة، بما في ذلك الثبوت من اتساقها، وسيستغرق الأمر عدة أسابيع قبل التمكن من تسليم المجلد ٢ لأغراض التحرير الرسمي. ومن ثم، من المرجح أن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ سيكون متاحاً للنشر والإصدار الإلكتروني والتسليم للترجمة في حوالي تموز/يوليه ٢٠٠٩.

ثالثاً - استراتيجية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨

ألف - معلومات أساسية

٢١ - طلبت اللجنة الإحصائية إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، في دورتها التاسعة والثلاثين، أن يقدم استراتيجية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ويرد في هذا الفرع من التقرير موجزٌ لاستراتيجية التنفيذ المقترحة. وترد خطة أكثر تفصيلاً في وثيقة معلومات أساسية منفصلة بعنوان "استراتيجية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨". وفي هذه المرحلة، تبين وثيقة المعلومات الأساسية طائفة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها على مدى السنوات القليلة القادمة، رهنأ بما تحدده اللجنة من أولويات. وبما يتوافر من موارد أيضاً. وسيتولى الفريق العامل إعداد خطة أكثر دقة في الوقت المناسب، مع وضع تعليقات اللجنة في الحسبان.

٢٢ - وتضع الاستراتيجية المقترحة لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في الاعتبار، كنقطة انطلاق، اختلاف مستويات تنفيذ النظام في شتى البلدان والمناطق. ومن المسلم به أن الاستراتيجية المفصلة ينبغي أن تجسد الحاجة إلى التنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، نظراً لاختلاف مستويات تطور الإحصاءات بين البلدان.

٢٣ - وتستند الاستراتيجية المقترحة إلى نتائج المشاورات الإقليمية التي أجرها المنظمات الأعضاء في الفريق العامل في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨؛ مع تناول مبادئ التنفيذ بالتفصيل؛ وبلورة وجهات نظر مستخدمي البيانات ومنتجها والعاملين في مجال صوغ السياسات وتحليلها. ومن بين تلك المناسبات المؤتمر المعقود في لكسمبرغ، في أيار/مايو

٢٠٠٨^(٢)، الذي تمخض عن توصيات لكسمبرغ بشأن التنفيذ والتوعية على الصعيد العالمي في مجال نظام الحسابات القومية. وقد شددت تلك المشاورات على ضرورة بناء القدرات المؤسسية من أجل إنتاج إحصاءات أولية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من عملية تجميع الحسابات القومية.

٢٤ - وتم الاتفاق على أنه من المفيد إدراج المبادئ التالية المنبثقة من توصيات لكسمبرغ في استراتيجية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨: (أ) التخطيط الاستراتيجي؛ (ب) التنسيق والرصد والإبلاغ؛ (ج) تحسين النظم الإحصائية. ويقدم الجزء المتبقي من هذا الفرع موجزاً لتلك المبادئ، كما يبين كيف يتوخى الفريق العامل تطبيقها باستخدام أدوات وطرائق محددة.

باء - الهدف

٢٥ - تهدف استراتيجية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إلى توطيد الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي وصوغ السياسات على أساس الحقائق من خلال قيام النظم الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية بتجميع الحسابات القومية وما يتصل بها من بيانات أولية والإبلاغ عنها بشكل مطرد. ويوفر نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مقياساً مرجعياً حديثاً لتقييم القدرة على إنتاج إحصاءات اقتصادية واقتصادية كلية أساسية. وترهن كفاءة واستدامة أي برنامج لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على الصعيد العالمي بإرساء مبادئ متفق عليها لتنسيق العمل على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

جيم - التخطيط الاستراتيجي

٢٦ - يشكل التخطيط الاستراتيجي مبدأً أساسياً في مجال حشد الدعم السياسي والمالي للاستثمار في مجال الإحصاءات. ويُقترح استخدام أطر التخطيط الاستراتيجي لربط الأهداف الإنمائية الوطنية ببرنامج عمل يهدف إلى بناء القدرات الإحصائية. فالتخطيط الاستراتيجي يتيح تحديد مواطن القوة والضعف الحالية في القدرة الإحصائية على إنتاج مؤشرات اقتصادية أساسية وبيانات مصدرية أساسية، وأيضاً في مجال استشارة المستخدمين. ومن الممكن أن يتضمن هذا النهج أيضاً جدولاً بالمهام الكفيلة بتخفيف أوجه الضعف.

(٢) نُظِم المؤتمر الدولي بشأن التوعية والتنسيق على الصعيد الدولي في مجال الحسابات القومية لأغراض النمو والتنمية المستدامين، بالاشتراك بين المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، في الفترة ما بين ٦ و ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨، في لكسمبرغ.

٢٧ - وينبغي استخدام أفضل الممارسات في مجال المبادرات القائمة لصوغ التخطيط الاستراتيجي والإطار التنظيمي لتنفيذ نظام الحسابات القومية. ويقدم دليل الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١) بشأن الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات إرشادات في مجال وضع أطر التخطيط الاستراتيجي. والاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات هي أكثر المبادئ التوجيهية استخداماً، وقد قام العديد من البلدان النامية بالفعل بتحديث أدوات التخطيط الخاصة بتلك الاستراتيجيات أو هي بصدد تحديثها. وعليه، ينبغي أن تضطلع البلدان باستعراض استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات لكفالة تلبيتها لاحتياجات تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٢٨ - ويتعين أن تقوم اللجان الإقليمية، بالتشاور والتعاون مع شركائها الإنمائيين (دون الإقليميين، بتنسيق هذا الاستعراض للاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات في ضوء احتياجات تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وأن تشرى هذه المعلومات، حسب الاقتضاء، بالتقييمات الوطنية والإقليمية الأخرى. وفي إطار هذا الاستعراض للاستراتيجيات الوطنية وما يعقبه من صوغ لخطط تنفيذ نظام الحسابات القومية على الصعيدين الوطني والإقليمي، من المتوخى تعبئة آليات التنسيق الإقليمية القائمة، من قبيل اللجان الإحصائية أو الأفرقة العاملة، بالإضافة إلى الأفرقة التوجيهية الجديدة، حسب الاقتضاء، على أن تضطلع اللجان الإقليمية بمهام الأمانة. وينبغي ألا يُنظر في إنشاء آليات تنسيق جديدة إلا عندما تمس الحاجة إليها. ويتعين النظر في إشراك أصحاب المصلحة على نطاق واسع في هياكل التنسيق؛ وينبغي أن يشمل ذلك النظر المنظمات الدولية، والمصارف والوكالات الإنمائية الإقليمية، وسائر الجهات المانحة، وبلداننا تمثل البلدان المستفيدة.

دال - التنسيق والرصد والإبلاغ

٢٩ - يكفل مبدأ التنسيق والرصد والإبلاغ اضطلاع المنظمات الدولية والإقليمية وسائر الجهات المانحة والبلدان المستفيدة بأدوار واضحة المعالم، وأتسام إجراءاتها بالتكامل والفعالية.

٣٠ - ويقترح الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية إرساء هيكل للمعلومات البرنامجية تيسيراً لأعمال التنسيق والرصد والإبلاغ المتعلقة بتنفيذ نظام الحسابات القومية في هذه البيئة المتسمة بتعدد أصحاب المصلحة. وسُنشأ نظام المعلومات المقترح بالاستناد إلى هيكل إطار عملية الإنتاج الإحصائي، على أساس نهج لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا الراسخ في مجال تصنيف الأنشطة الإحصائية فيما يتعلق ببرمجة التنفيذ ورصده، وعلى أساس إطار صندوق النقد الدولي لتقييم جودة البيانات فيما يتعلق بتقييم

النتائج والإبلاغ عنها. وسيسهل هذان الإطاران معاً وضع نظام معلومات متماسك للبرمجة والرصد والإبلاغ.

٣١ - وعندما يكون نظام المعلومات مقبولاً من الجميع، فإن ذلك سيصب في مصلحة برمجة المشاريع ورصدها والإبلاغ عنها بشكل فعال، ولا سيما في سياق نظام الحسابات القومية. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في بيئة تتسم بتعدد أصحاب المصلحة.

هاء - تحسين النظم الإحصائية

٣٢ - يجري إعمال مبدأ تحسين النظم الإحصائية عن طريق تعزيز النظام الإحصائي القومي الذي يغطي كلا من الركائز الأساسية لعملية إنتاج الإحصاءات.

٣٣ - ويقترح الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية الاحتفاظ بالطرائق الأربع المستخدمة في استراتيجية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، لكن مع إعادة توجيهها، عن طريق تقديم التدريب والتعاون التقني وإعداد الأدلة العملية والكتب التوجيهية، ورعاية البحث. بيد أنه ينبغي تركيز تلك الطرائق تركيزاً أكبر مما كان في السابق، على مختلف مراحل عملية الإنتاج الإحصائي الممهدة لإدماج البيانات في الحسابات القومية، لا سيما في تجميع وتجهيز البيانات الأولية الأساسية والسياق المؤسسي.

٣٤ - ومقترح توسيع الموقع الشبكي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (الذي تحتضنه الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة) ليشمل قاعدة معارف إلكترونية عن الإحصاءات الاقتصادية ومعايير الاقتصاد الكلي، مصدرها المنظمات المختصة الأخرى وموصولة بروابط إلكترونية بها، من شأنه أن يُيسر الوصول إلى المعايير الإحصائية والأدلة والعملية والأدلة التوجيهية والكتب المنهجية والمُصنّفات المتعلقة بالتوجيه وأفضل الممارسات في مجال تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٣٥ - وإلى جانب وضع قاعدة معارف شبكية، من المزمع تعبئة شبكات المعارف والتدريب الإقليمية القائمة لتكون جزءاً من برنامج تدريب وتدريب متفق عليه دولياً لنظام الحسابات القومية ومعايير الاقتصاد الكلي ذات الصلة. وستوجه الدعوة إلى الشبكات الإقليمية المعيّنة على هذا النحو، للتعاون مع الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية من أجل إعداد وتنفيذ برامج تدريب وتدريب معيارية (بما في ذلك برامج التعلم من بعد) تتعلق بنظام الحسابات القومية ومعايير الاقتصاد الكلي ذات الصلة به.

٣٦ - وجرى الإقرار بأن الطرائق الأربع المُجربة مراراً وتكراراً، والتي كانت تستخدم في الماضي، ليست كافية لإنجاح تنفيذ نظام الحسابات القومية بشكل تام، حيث إنها لا تشمل

سوى الدعم المقدم للتنفيذ. ولكي تحقق تلك الطرائق نجاحا كاملا، يلزم أن تأخذ استراتيجية التنفيذ في الحسبان مسؤولية البلدان في تملك زمام المبادرة في عملية التنفيذ عن طريق إدراج تلك الطرائق في إعداد نظمها الإحصائية الوطنية. وعليه، جرت إضافة عنصر إضافي إلى الطرائق القائمة يتمثل في الدعوة، وذلك بغية تحفيز الطلب على بيانات الحسابات القومية والتشجيع على استخدام الحسابات. وستتطلع الدعوة بدور مهم في تشجيع الدعم الوطني لاكتساب الإحصاءات الاقتصادية الناجعة وتعهدتها وبرامج الحسابات القومية وإشاعة أهمية نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بالنسبة للسياسات العامة. وفي هذا الصدد، ستتطلع التجربة المكتسبة من الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين بدور ذي أهمية.

واو - آلية التنسيق ورصد التقدم وتيسير التعاون

٣٧ - في ظل بيئة قوامها تعدد أصحاب المصلحة في استراتيجية تنفيذ نظام الحسابات القومية، من اللازم إقامة آلية من أجل التنسيق والرصد وتقديم تقرير عن التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي الفرعي والدولي. وسيكون الغرض من هذه الآلية هو تبادل المعلومات المتعلقة بإعداد استراتيجية تنفيذ نظام الحسابات القومية وتنفيذها.

٣٨ - ويقترح الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية إنشاء آلية، ربما في شكل فريق استشاري حكومي دولي مشترك بين الوكالات، من أجل التماس المشورة فيما يتعلق بتنفيذ نظام الحسابات القومية ومعايير الاقتصاد الكلي المتصلة به. ومن المقترح، على وجه التحديد، أن يتألف هذا الفريق من ممثلين عن آليات التنسيق الإقليمية، الذين سيُسدون المشورة إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية بشأن تعهد وإدارة برنامج عمل متسق لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وإذا ما تم قبول هذه المقترحات، فإن الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية سيُعمم النظر في طرائق التنفيذ.

٣٩ - وسيقدم الفريق الاستشاري المشورة إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية بشأن تعهد برنامج عمل متسق وإدارته. ولغرض استعراض الخطط الوطنية والإقليمية لتنفيذ نظام الحسابات القومية، قد تود آليات التنسيق الإقليمية أن تنشئ مثل هذه الأفرقة الاستشارية من أجل تبادل المعلومات بشأن إعداد استراتيجية تنفيذ نظام الحسابات القومية وتنفيذها على الصعيد الإقليمي.

زاي - استراتيجية التمويل

٤٠ - ينبغي أن تستند استراتيجية ترتيبات تمويل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إلى نموذج تعاوني وتشاركي. وينبغي أن تستفيد بشكل كبير من الموارد الموجودة والمزايا النسبية لكافة أصحاب المصلحة والشركاء. ومن المتوقع، في إطار جهود جماعي، أن تعبئ البلدان المستفيدة مواردها المالية وتحشدتها لتواكب خططها الوطنية، وأن تُرتب الوكالات الدولية الأموال حسب الأولوية لدعم تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وتزيد، حسب المستطاع، ما تقدمه من دعم. وسيحقق التكامل بين برنامج المقارنات الدولية والنظام العام لنشر البيانات وأعمال الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين وتقديم التدريب والمساعدة التقنية، فيما سيتعين على الجهات المانحة تقديم الدعم المالي للبحث ولتنفيذ بعض المسائل الشاملة المتعلقة بإعداد الأدوات وصوغ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ.

رابعا - المحفل الرفيع المستوى والتوجه المستقبلي لتطوير نظام الحسابات القومية

٤١ - طلبت اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠٨ إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية أن يعقد اجتماعاً لفريق رفيع المستوى لبحث الواجهة المستقبلية لنظام الحسابات القومية. وكان الغرض من ذلك الفريق الرفيع المستوى هو مناقشة تطويرات نظام الحسابات القومية في المستقبل والإجراءات المتعلقة بتلك التطويرات مع مراعاة التغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي والتغيرات في نظرية الاقتصاد والاحتياجات الناشئة في مجال السياسات العامة.

٤٢ - ومتابعة لذلك الطلب، أجرى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية مشاورات مع العديد من رؤساء المكاتب الإحصائية لمناقشة ولاية الفريق الرفيع المستوى ووظائفه وتشكيله وإدارته. وتم بعدئذ التشاور مع كافة الدول الأعضاء بشأن جدول أعمال المحفل الرفيع المستوى الذي تقرر عقده في عام ٢٠٠٨، بمشاركة كافة البلدان المهتمة. وعُقد المحفل الرفيع المستوى في واشنطن العاصمة يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٤٣ - وكان اجتماعاً بناءً تمكن من تحقيق أهدافه بنجاح. وضم المشاركون كبار موظفي المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية وثيقة الصلة بنظام الحسابات القومية. وصادف انعقاد المحفل الرفيع المستوى اجتماع مجموعة العشرين في واشنطن العاصمة الذي أتاح فرصة لمناقشة الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية في الحسابات القومية.

٤٤ - وعلاوة على الغرض الأساسي للمحفل الرفيع المستوى المتمثل في مناقشة التوجه المستقبلي لنظام الحسابات القومية، راعى المحفل لدى نظره في الموضوع مدى قدرة البلدان على تجميع البيانات الأولية وتعهد نظام للحسابات القومية. ونظر المحفل كذلك في الخيار بين المعاملات المفترضة مقابل المعاملات الملحوظة عند دراسته لدور الحسابات الفرعية مقابل الحسابات الرئيسية.

٤٥ - وأكد المحفل الرفيع المستوى أن حسابات الاقتصاد الكلي تقع في صلب نظام المعلومات الإحصائية الاقتصادية وبأنها تقدم أساساً سليماً لإبراز التطورات الاقتصادية المترابطة بطبيعتها على الصعيد العالمي. وبما أن نظام الحسابات القومية متوائم بالكامل مع معايير الاقتصاد الكلي الأخرى، فإنه مؤهل لقياس العلاقة الترابطية ونقل المخاطر والسيولة وغير ذلك من حالات التعرض عن طريق التدفقات والقيم فيما بين القطاعات المحلية ومع البلدان الأخرى على حد سواء.

٤٦ - وتأكدت أهمية التفصيل الكامل لكشوفات الميزانية، بغض النظر عن مرحلة تطور اقتصاد ما، مع إدراج كامل لحسابات التدفقات العينية والمالية. وعليه، ينبغي للوكالات الدولية أن تروج لهذا الفهم في برامجها التنفيذية المتعلقة بنظام الحسابات القومية عن طريق إقامة الاتصال المباشر مع رؤساء الوكالات الإحصائية الوطنية من أجل ترتيب أولويات الحسابات القومية وما يتصل بها من معايير الاقتصاد الكلي في برامجها.

٤٧ - وأقر المشاركون في المحفل الرفيع المستوى بالحاجة إلى مجموعة ثابتة من الحسابات الرئيسية، لكنهم شددوا أيضاً على ضرورة توخي المرونة في إعداد إحصاءات الحسابات القومية التي تشمل سمات مهمة ناشئة في الاقتصاد. وأشارت التعليقات إلى أن عمليات تنقيح وتحديث التغييرات التي ليست أساسية بطبيعتها يمكن أن تجري بصفة أكثر تواتراً، حسب الاقتضاء والجدوى، بينما يجري، مع مرور الوقت، تجميع التغييرات التي لها طابع أساسي أكثر وإدخالها بعد مضي فواصل زمنية أطول. ويمكن تعريف التغييرات "الرئيسية" الأساسية على أنها تلك التغييرات التي تمس المفاهيم والتصنيفات المتعلقة، على سبيل المثال، بالوحدات المؤسسية فيما بين القطاعات أو بالنفقات بين الاستهلاك الوسيط والإنفاق النهائي. ويمكن أن تشمل التغييرات "غير الرئيسية" غير الأساسية مسائل النطاق، ومثال ذلك إدراج إنتاج الأسر المعيشية للخدمات المعدة لاستهلاكها الخاص النهائي ضمن حدود الإنتاج.

٤٨ - وعلاوة على ذلك، جرى التشديد على أنه ينبغي تحديد أهداف واضحة لتحديث مستقبلي، تكون لها غاية وحيدة أو غايات معدودة يمكن أن تندرج تحتها طائفة أوسع من

الأهداف الأخرى. ولاحظ المشاركون في النقاش مدى التحدي الذي يكتنف ترتيب أولويات تحسين الحسابات في وجه متطلبات المقارنات الدولية والأولويات الإحصائية الوطنية.

٤٩ - ويلزم الاضطلاع بأية بحوث معمقة بشأن تصنيف الأصول المالية وتحديد هرم القطاعات المؤسسية، في ضوء ما يُبتكر في مجال المنتجات المالية المهيكلة والممارسات الجديدة لإدارة المخاطر والسيولة، بما في ذلك روابط الملكية النهائية بالكيانات الخارجة عن الميزانية. وسيسمح هذا البحث باستخدام قواعد البيانات التجارية إضافة إلى قواعد البيانات التنظيمية أو الإدارية في تجميع الحسابات القومية.

٥٠ - وتجلت أيضا ضرورة مواكبة السمات الناشئة للاقتصاد في ما أُعرب عنه من حاجة إلى الحصول على تفصيل كامل لمحركات النمو في إعداد الحسابات ومن ثم تعزيز الصلة الرابطة بين الحسابات العينية والمالية. واقترح توسيع نطاق البحث ليشمل طائفة أوسع من الأصول المعرفية في الحسابات سعيا لتحقيق هذا الهدف.

٥١ - فضلا عن أنه من اللازم لنظام الحسابات القومية أن يكون قادرا على أن يعكس الحالة الاقتصادية "الحقيقية" أثناء فترات التغير السريع، كما هو الحال بالنسبة للأزمة المالية الراهنة، ينبغي أن يثمر البحث المعمق قياسات متعددة للرفاه والفقير عن طريق تطوير الحسابات الاجتماعية لإبراز الصلة بين قياسات النمو التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي وقطاع الأسر المعيشية.

٥٢ - وفيما عدا توجيهات البحث الواردة أعلاه، وتأكيد الحاجة إلى النهوض بالبحث في المحاسبة البيئية، لم يقترح المحفل الرفيع المستوى أية تغييرات مهمة في التوجيهات التي سبق أن حددها لجدول أعمال البحث الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية.

٥٣ - ورغم أن بضعة اقتراحات قد عرضت لتغيير بعض القيود في الحسابات القومية، عن طريق الاعتماد على نظام نقدي بحت مقابل التفصيل في الحسابات غير النقدية، فإن المحفل الرفيع المستوى لم يقدم مقترحات محددة بخصوص إجراء تغييرات في التوصيات الحالية المتعلقة بنظام الحسابات القومية.

٥٤ - وأبرز المحفل الرفيع المستوى كذلك ضرورة وضع استراتيجية اتصال واضحة للنهوض بالبحث في مجال الإحصاءات الرسمية عن طريق تعزيز الترتيبات التعاونية مع الأوساط الأكاديمية والسلطات التنظيمية ودوائر المحاسبة التجارية وقطاع الشركات.

٥٥ - ولم تُبد تعليقات كثيرة على إدارة ما قد يجري مستقبلا من عمليات تنقيح نظام الحسابات الوطنية. واستقر الرأي على أنه من الأفضل التريث إلى أن يبدأ التفكير في التنقيح

المقبل. وبالمقابل، فإن عمليات تنقيح الأجزاء "غير الأساسية" من نظام الحسابات القومية، التي تجري بصفة أكثر تواتراً، لا تزال بحاجة إلى النظر مبكراً في إدارة التنقيح أخرى من التأخر في ذلك.

٥٦ - ولم يوص المحفل بعقد أية اجتماعات متابعة، لكن الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية استنتج أنه ينبغي تقييم الحاجة إلى عقد اجتماع آخر للفريق الرفيع المستوى لدراسة التوجه المستقبلي لنظام الحسابات القومية بعد مرور سنتين إلى ثلاث سنوات. ويرد تقرير مفصل عن الاجتماع في وثيقة معلومات أساسية مستقلة.

خامسا - بنود للمناقشة

٥٧ - يطلب إلى اللجنة أن:

- (أ) تعتمد مشروع المجلد ٢ من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ الذي سيشكل، مع المجلد ١ المعيار الإحصائي الدولي للحسابات القومية؛
- (ب) تشجع البلدان على أن تنفذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في عمليات تجميع حساباتها القومية والإبلاغ عنها، وتستخدم نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ضمن الإطار الأعم لتكامل الإحصاءات الاقتصادية والإحصاءات المتصلة بها؛
- (ج) تعرب عن تأييد الاستراتيجية المقترحة لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتقديم التوجيه اللازم لذلك؛
- (د) تعرب عن آرائها في نتائج اجتماع المحفل الرفيع المستوى بشأن التوجه المستقبلي لتطوير نظام الحسابات القومية المعقود في واشنطن العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.